

معلومات اقتصادية عن السعودية

عدد السكان : 27,136,977 (وفقاً لأحصائية 2010م)

المساحة : 2,149,690 كم .

لمحة عن اقتصاد البلد :-

يعتمد اقتصاد المملكة العربية السعودية بصفة رئيسية على النفط ومن الثابت أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم بمعدل 25,6% من الاحتياطي العالمي ، كما تحتل المملكة المرتبة الأولى كأكبر منتج ومصدر للبتترول في العالم حيث أنها تلعب دوراً قيادياً في منظمة الدول المصدرة للبتترول ، وتمثل الصادرات النفطية 90% من إجمالي عوائده الصادرة ويشكل قطاعي النفط والغاز حوالي 75% من إيرادات الدولة وبنسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي .

تحول الاقتصاد السعودي في القرن العشرين إلى اقتصاد حديث يقوده قطاع الصناعة البترولية والبتروكيمياوية ويزدهر قطاعه الزراعي ويمتد قطاعه التجاري والمصرفي بقوة وثبات .

وقد شهد الاقتصاد السعودي خلال الثلاثة عقود الماضية تحولاً كبيراً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية حيث ساهم في ذلك بشكل أساسي قيام الدولة ضمن إطار خطط التنمية .

مجالات الاستثمار في المملكة :-

صدر نظام الاستثمار الأجنبي في السعودية في 15 / 1 / 1421 هـ ويعتبر صدور هذا النظام من أبرز الأحداث المتعلقة بالشؤون الاقتصادية في المملكة وكذا إنشاء الهيئة العامة للاستثمار .

وفيما يلي أبرز النقاط التي جاءت في نظام رأس المال الأجنبي الجديد وشملت بعض القرارات الأخرى ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي .

-تخفيض الضرائب المفروضة على المستثمر الأجنبي وإقرار مبدأ ترحيل الخسائر السنوات مقبلة بدون تحديد مدة معينة .

-إتاحة الفرصة أمام المستثمرين الأجانب للحصول على القروض المقدمة من صندوق التنمية الصناعية .

-أعطاء حرية التملك الكامل للنشاط الاستثماري بما في ذلك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط فضلاً عن انه لا يجوز نزع ملكية المشروع إلا للمنفعة العامة وبتعويض عادل .

-حصر مدة الحصول على ترخيص للاستثمار في شهر واحد .

-يعمل النظام الجديد إلى رفع الشفافية في إعطاء المعلومات التي يحتاجها المستثمر عن المناخ السعودي .

-يتاح للمستثمر حق كفالة نفسه وموظفيه على منشأته الخاصة وسيضمن المعاملة الوطنية .

-أعطى النظام لفض المنازعات مجالاً أكبر وأوضح أضافه إلى الإشارة الصريحة لضمان حقوق الملكية الفكرية .

و ازدهار الاستثمارات الأجنبية يعود إلى جملة الإصلاحات التي أجرتها الحكومة وتفاعل وتجاوب مؤسسات القطاع الخاص وبحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي قفزت إلى الترتيب الـ 13 عام 2009م خلال السنوات الخمس الماضية حيث كانت في المركز الـ 67 عام 2005م من بين 181 دولة .

وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية بنهاية 2009م بلغ 552 مليار دولار كما أن أجمالي زيادة الاستثمارات الأجنبية والمشاركة بلغ 1,126 مليار ريال بنهاية 2009م قافزاً من 279 مليار ريال عام 2005م .

و هناك فرص استثمارية بقيمة 300 مليار دولار في الطاقة و 100 مليار دولار في النقل و100 مليار دولار في الصناعات القائمة على المعرفة .

فرص الاستثمار في السعودية :-

-المدن الاقتصادية .

-الطاقة .

-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

-النقل والخدمات اللوجستية .

-الصحة .

-علوم الحياة .

-التعليم .

-السياحة .

صادرات وواردات السعودية :-

أهم السلع المصدرة :- النفط ومنتجات البلاستيك والبتر وكيماويات والسلع المعاد تصديرها والمواد الغذائية والمعادن العادية ، والورق ومصنوعاتها .

السلع المستوردة :- الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية والمواد الغذائية ومعدات النقل، والأقمشة والخشب والمصنوعات الخشبية .